

كيموش بلال

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الجزائر

أثر تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) في إدارة الأرباح المحاسبية: حالة بعض الشركات الجزائرية

الملخص

هدفت الدراسة إلى فحص مدى تأثير تبني النظام المحاسبي المالي في مستوى إدارة الأرباح المحاسبية في الشركات الجزائرية، بالاعتماد على 14 شركة بين 2003 و2015؛ حيث تم قياس مستوى إدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج يستند إلى نموذج (Dechow et al. 1995). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تبني النظام المحاسبي المالي من طرف الشركات الجزائرية نتج عنه انخفاض في مستوى إدارة الأرباح المحاسبية، مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، تجلى في وجود انخفاض معنوي في مستوى المستحقات الاختيارية، ووجود أثر سالب ومعنوي لتبني النظام المحاسبي المالي في مستوى المستحقات الاختيارية.

مصطلحات علمية

جودة القوائم المالية، إدارة الأرباح المحاسبية، التغيير المحاسبي، النظام المحاسبي المالي (SCF)، الإراج في السوق المالية، طبيعة ملكية الشركة، التدفقات النقدية

المقدمة

عرفت الجزائر بدءاً من عام 2010 تحولاً مهماً في الممارسة المحاسبية للشركات، نتيجة لتبني النظام المحاسبي المالي، المستنبط أساساً من معايير المحاسبة الدولية، بدلا من المخطط المحاسبي الوطني، الذي كان مطبقاً منذ عام 1975. وذلك في محاولة من السلطات الجزائرية لمواكبة التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، وبخاصة في ما يتعلق بالتوجه نحو اقتصاد السوق، وتهيئة الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والسعي لتنشيط بورصة الجزائر؛ إضافة إلى الاستجابة لموجة التنميط المحاسبي التي يشهدها العالم منذ 2001، والتوجه المتزايد نحو تبني معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معها، بعد الإصلاحات التي عرفتتها هيئة معايير المحاسبة الدولية.

يهدف تغيير المرجعية المحاسبية في أي دولة إلى زيادة جودة القوائم المالية في المقام الأول، والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على النظام المحاسبي للشركة. هذا الأخير تتحدد

معالمه في ضوء الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها من بين الطرق والسياسات المحاسبية التي تتيح المرجعية المحاسبية للدولة استخدامها. لكن المراهنة على خصائص النظام المحاسبي فقط لضمان جودة القوائم المالية غير كاف، لأن هذه الجودة تتحدد بجملة من العوامل الأخرى، ومن أهمها ممارسات إدارة البيانات المحاسبية، على غرار تقنيات إدارة الأرباح المحاسبية، فكلما زاد مستوى إدارة الأرباح أثر ذلك سلبا في جودة القوائم المالية، والعكس صحيح (Stolowy and Breton, 2003).

تعد إدارة الأرباح المحاسبية من الممارسات التي تتم في إطار العمل المحاسبي، بهدف تكييف شكل ومحتوى القوائم المالية، بالاعتماد على المرونة المتاحة عند اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها بغرض إعداد القوائم المالية. وتعد إدارة الأرباح المحاسبية من صور التلاعب التي تتم في إطار المعايير أو القواعد المحاسبية، حيث تسمح للمديرين بتكييف القوائم المالية بلا خروج عن التنظيم المحاسبي المعمول به؛ وهو ما يؤدي في كثير من الحالات إلى صعوبة اكتشافها على يد مراجعي الحسابات عند فحص القوائم المالية، وعند اكتشافها، غالبا ما يصعب التحفظ عليها، وذلك بعكس الأساليب الأخرى لإدارة البيانات المحاسبية.

وتتوقف إدارة الأرباح المحاسبية في المقام الأول على مستوى المرونة التي تتيحها المرجعية المحاسبية، حيث توفر الأنظمة المحاسبية مستويات مختلفة من المرونة؛ سواء في ما يخص مرونة الاختيار بين البدائل المحاسبية، أو هوامش التقدير والأحكام المهنية. كما يمكن أن تعتمد إدارة الأرباح المحاسبية على التغيرات الإجبارية، الناتجة عن تغيير القواعد أو المعايير المحاسبية أو تعديلها، حيث تتيح الهيئات المنظمة للمحاسبة، مستويات عليا من المرونة في الفترات التي تحدث فيها التغيرات المحاسبية الإجبارية، من أجل تسهيل عملية التحول، كما يمكن أن يتم اقتراح فترة انتقالية، يسمح فيها بتطبيق المعايير أو القواعد المحاسبية الجديدة قبل التاريخ الفعلي لبدء تطبيقها.

مشكلة الدراسة

يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي بدءاً من 2010، والذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني، تغييرا إجباريا في القواعد المحاسبية بالنسبة للشركات الجزائرية، ويتوقع أن تؤدي الاختلافات بين المرجعيتين إلى اختلاف مستوى المرونة المحاسبية بينهما، ومن ثم اختلاف مستوى إدارة الأرباح؛ ومن هنا جاءت إشكالية الدراسة على الوجه الآتي:

هل نتج عن تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) في الشركات الجزائرية تأثير في

مستوى إدارة الأرباح المحاسبية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني ؟

أهمية وأهداف الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تقوم به ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في تكييف شكل القوائم المالية ومحتواها، وهو ما يؤثر سلبا في جودتها، ويتطلب فهم آليات هذه الممارسات بما يساهم في الحد منها؛ كما تستند الدراسة إلى بيانات ميدانية حديثة، وتعد من أولى الدراسات التي أجريت في الجزائر، في ظل التحول الذي شهدته الممارسة المحاسبية الجزائرية. وتهدف الدراسة إلى محاولة قياس مستوى إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، باستخدام نموذج معدل انطلاقا من نموذج (Dechow et al. 1995)؛ واستكشاف مدى وجود تأثير معنوي للنظام المحاسبي المالي، المستنبط من معايير المحاسبة الدولية في مستوى إدارة الأرباح، في الشركات الجزائرية.

فرضيات الدراسة

انطلاقا من خصائص النظام المحاسبي المالي، واستنادا إلى الدراسات السابقة، توقعنا تأثيرا إيجابيا للتحول المحاسبي في الجزائر على مستوى إدارة الأرباح المحاسبية، وقد تم التعبير عن ذلك بالفرضيتين الآتيتين:

الفرضية (١): هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني في ما يخص مستوى إدارة الأرباح المحاسبية.

الفرضية (٢): هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تبني النظام المحاسبي المالي ومستوى إدارة الأرباح المحاسبية في الشركات الجزائرية.

الدراسات السابقة

عرفت الدراسات حول أثر التغير المحاسبي في إدارة الأرباح اهتماما كبيرا منذ بداية الألفية الجديدة، وحسب (Kaaya 2015) فإن أغلبها أجريت في الدول المتقدمة، وأجري بعضها في الدول الصاعدة، وكانت نتائجها متباينة وغير حاسمة، ويصعب تعميمها، وتندرج ضمن ثلاث مجموعات، خلصت المجموعة الأولى إلى عدم وجود أثر لمعايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح، وخلصت المجموعة الثانية إلى وجود أثر سلبي لمعايير المحاسبة الدولية، أما المجموعة الثالثة فخلصت إلى وجود أثر إيجابي لمعايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح.

من أهم الدراسات في المجموعة الأولى، نجد دراسة (Leuz et al. 2003)، التي شملت 31 بلدا، من بينها 16 بلدا أوروبيا، 11 بلدا آسيويا، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وجنوب إفريقيا وأستراليا. وقد أشارت نتائجها إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي ومستوى إدارة الأرباح. أما دراسة (Goncharov and Zimmermann 2007) فأشارت إلى عدم وجود اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين معايير

المحاسبة الدولية والقواعد المحاسبية الألمانية، غير أن مستوى إدارة الأرباح كان أقل بالنسبة لمعايير المحاسبة الأمريكية، وتبعاً لهذين الدارسين فإن ذلك يعتمد على مدى وجود اختلاف في مستوى الاختيار بين الأنظمة المحاسبية. وفي السياق نفسه أشارت دراسة (Van Tendeloo and Vanstraelen 2005) إلى عدم وجود اختلاف في ما يخص مستوى إدارة الأرباح بين الحسابات المعدة وفق القواعد الألمانية، وتلك المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية.

في دراسة شملت فرنسا والمملكة المتحدة وأستراليا، توصل Jeanjean and Stolowy (2008) إلى أن مستوى إدارة الأرباح لم ينخفض بعد تبني معايير المحاسبة الدولية، بل شهد زيادة في فرنسا، وبقي ثابتاً في المملكة المتحدة وأستراليا؛ أما دراسة (Yao et al. 2010) فقد توصلت إلى أن إدارة الأرباح من خلال مصاريف التطوير والضرائب المؤجلة كانت أكبر في الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، في حين كانت إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية أكبر في الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الأميركية.

وركزت دراسة (Chebaane and Ben Othman 2013) على فحص أثر معايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح في الأسواق الصاعدة، وشملت 330 شركة من جنوب إفريقيا و 210 شركة تركية بين 2002 و 2008؛ وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود أي أثر لتبني معايير المحاسبة الدولية في مستوى إدارة الأرباح في البلدين. أما دراسة (Limanto and Zaenal 2014) فركزت على فحص ما إذا كان لمعايير المحاسبة الدولية، وحجم الشركة، ومستوى مديونيتها، تأثير في مستوى إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الإندونيسية، وبالأستناد إلى 102 شركة مدرجة خلال 2010، توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لمعايير المحاسبة الدولية في مستوى إدارة الأرباح.

اهتم (Miková 2014) بمدى تأثير معايير المحاسبة الدولية في مستوى اللاعبين المحاسبي بالأرباح، بالاعتماد على عينة شملت 603 شركة في 24 بلداً أوروبياً بين 1992 و 2013؛ غير أن نتائج الدراسة لم تجد أي علاقة بين تبني معايير المحاسبة الدولية ومستوى اللاعبين المحاسبي بالأرباح. أما (Koster 2016) فقد اهتم بمدى تأثير التطبيق الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية في جودة المعلومات المحاسبية، معبراً عنها بإدارة الأرباح وتمهيد الدخل، وقد شملت الدراسة 80 شركة هولندية بين 2002 و 2007، وأشارت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في ما يخص إدارة الأرباح وتمهيد الدخل بين فترة تطبيق القواعد المحاسبية الهولندية وفترة تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

من أبرز الدراسات في المجموعة الثانية، تلك التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي لتبني معايير المحاسبة الدولية في مستوى إدارة الأرباح، دراسة (Barth et al. 2008)، والتي اعتمدت على 1896 مشاهدة في 21 بلداً بين 1994 و 2003، وتوصلت إلى أن 327 شركة تطبق

معايير المحاسبة الدولية، هي بشكل عام أقل ممارسة لإدارة الأرباح، ومعلوماتها المحاسبية أكثر ملاءمة (Value relevant)، إذا ما قورنت بالشركات التي تطبق المعايير المحاسبية التقليدية غير الأمريكية، كما أشارت الدراسة إلى تحسن جودة القوائم المالية في الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، مقارنة بالفترة التي كانت لا تطبق فيها تلك المعايير.

في فرنسا، حاول Sellami and Fakhfakh (2013) دراسة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح، باستخدام 124 شركة بين 1999 و2011. ووفقا للنتائج فإن القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية انخفضت بشكل معنوي خلال ست سنوات بعد تبني معايير المحاسبة الدولية. كما حاول Nouri and Abaoub (2014) دراسة مدى تأثير التبني الإلزامي لمعايير المحاسبة الدولية في تمهيد الدخل وإدارة الأرباح، وبالاتماد على عينة من الشركات الفرنسية المدرجة بين 2000 و2009. أشارت الدراسة إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية أسهم إسهاما كبيرا في خفض مستويات تمهيد الدخل وإدارة الأرباح. أما دراسة Boumediene *et al.* (2014) فقد اهتمت بمدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية في إدارة البيانات المحاسبية، وقد شملت 96 مشاهدة تم اختيارها من الشركات الفرنسية التي تبنت معايير المحاسبة الدولية بشكل إجباري بدءاً من 2005؛ وحسب النتائج فإن تطبيق معايير المحاسبة الدولية نتج عنه خفض حوافز المديرين لإدارة البيانات المحاسبية.

وهدفت دراسة Salewski *et al.* (2013) إلى فحص مدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية في شفافية الإفصاح المالي، بالاتماد على عينة من الشركات الألمانية المدرجة خلال الفترة بين 1995 و2012، وقد تم التعبير عن شفافية الإفصاح بالاتماد على جودة الإفصاح مقاسة بطريقة التقييط، وإدارة الأرباح مقاسة وفق نموذج (Kothari *et al.* 2005). وحسب النتائج فإن تبني معايير المحاسبة الدولية في الشركات الألمانية كان مصحوبا بمستوى أعلى لجودة الإفصاح المالي وبمستوى أعلى لإدارة الأرباح، وعلى الرغم من أن النتائج المتعلقة بإدارة الأرباح تعد مربكة، فإن الدراسة أشارت إلى انخفاض معتبر في مستوى إدارة الأرباح في السنوات التالية للتبني. أما دراسة Khoo and Ahmad-Zaluki (2015) فكان الهدف منها تحليل أثر التقارب مع معايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح؛ وبالاستناد إلى نموذج (Kothari *et al.* 2005)، وبالاتماد على 231 شركة ماليزية مدرجة خلال 2005 و2006، توصلت الدراسة إلى أن التقارب مع معايير المحاسبة الدولية نتج عنه انخفاض في مستوى إدارة الأرباح.

وفي ما يخص المجموعة الثالثة من الدراسات، تلك التي وجدت تأثيرا موجبا لمعايير المحاسبة الدولية في مستوى إدارة الأرباح، فنجد دراسة Jeanjean *et al.* (2012)، التي اهتمت بأثر معايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية؛ وأشارت إلى زيادة مستوى إدارة الأرباح قبل 2005 وبعدها؛ سواء في الشركات التي تبنت معايير المحاسبة

الدولية بشكل طوعي أو إلزامي، لاسيما بين 2003 و2005. أما دراسة Liu *et al.* (2014) فقد اهتمت بفحص ما إذا كانت معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية توفّران الفرص نفسها لإدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على 239 شركة مدرجة في بورصة فرانكفورت بين 1999 و2004. وحسب النتائج فإن إدارة الأرباح من خلال استثمارات التطوير كانت أعلى في ظل معايير المحاسبة الدولية، في حين لم يتم تسجيل اختلاف بين المرجعيتين في ما يخص إدارة الأرباح المرتكزة على المستحقات المحاسبية.

حاول Beuren and Klann (2015) فحص مدى تغير مستويات إدارة الأرباح في الشركات الأوروبية، بعد التبرني الإلزامي لمعايير المحاسبة الدولية بدءاً من 2005؛ وحسب النتائج، فإن المجموعة الأولى من الدول شهدت انخفاض مستويات إدارة الأرباح، وشهدت المجموعة الثانية زيادة مستويات إدارة الأرباح، أما المجموعة الثالثة من الدول فلم تسجل أي تأثير لمعايير المحاسبة الدولية في مستويات إدارة الأرباح. وفي دراسة شملت 3164 شركة في ست دول خلال 2010 و2011؛ دولتين من أمريكا الجنوبية (الشيلي والبرازيل)، ودولتين من أوروبا القارية (فرنسا وألمانيا)، ودولتين أنجلوسكسونيتين (المملكة المتحدة وأستراليا)، حاول Rathke *et al.* (2016) تحليل العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية وإدارة الأرباح؛ وحسب النتائج فإن مستوى إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية الجنوبية كان أعلى إذا ما قورن بالشركات في الدول الأخرى، وذلك بالنسبة للشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.

من هذا العرض للدراسات السابقة، يتضح تباين نتائجها، في ما يخص أثر التحول المحاسبي في إدارة الأرباح، كما أن معظمها أجري في الدول المتقدمة، وأجري بعضه في الدول الصاعدة، أما الدراسات في باقي دول العالم فقد كانت قليلة جداً، وبخاصة في الدول الإفريقية. ومن جانب آخر، نلاحظ أن معظمها اعتمدت على فترات قصيرة، غير كافية لفحص أثر التحول المحاسبي في مستوى إدارة الأرباح، إذ أشارت دراستان فقط إلى أن انخفاض مستوى إدارة الأرباح كان بعد فترة من التحول. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لإثراء الموضوع، من خلال إجرائها في بيئة اقتصادية نامية وهي الجزائر، خلال فترة طويلة جداً، تمتد بين 2003 و2015 (7 سنوات قبل التحول و6 سنوات بعد ذلك)، كما أنها تعتمد على نموذج معدل انطلاقاً من نموذج (Dechow *et al.* (1995).

الإطار النظري

مفهوم إدارة الأرباح

إدارة الأرباح عبارة عن مفهوم محاسبي يتضمن جميع التقنيات والممارسات التي يتبناها المديرون، وينتج عنها تأثيرات في قيمة ومكونات النتائج المحاسبية وتوقيتها، وهو ما يؤدي إلى تغيير نظرة المستخدمين للشركة، ومن ثم إلى التأثير في قراراتهم، التي تعتمد

اعتمادا كبيرا على القوائم المالية؛ ومن هذا المنطلق ترى كثير من الدراسات أن إدارة الأرباح تدخل ضمن السلوكيات الاحتياطية للمديرين، والتي غالبا ما تكون دوافعها انتهازية، بسبب آثارها السلبية في موثوقية المعلومات المالية، ودرجة تمثيلها للواقع الاقتصادي للشركة، وهو ما يؤدي إلى خفض جودة المعلومات المحاسبية، وذلك على اعتبار أن إدارة الأرباح من أهم المحددات لجودة القوائم المالية.

وتبعا لدراسة (Stolowy and Breton 2003) فإن جميع الممارسات التي تهدف إلى التأثير في شكل القوائم المالية ومحتواها تندرج ضمن مفهوم "إدارة البيانات المحاسبية"، الذي يعبر عن "استغلال المديرين للمرونة المتاحة في ما يخص الاختيار المحاسبي أو هيكله العمليات، بهدف تغيير مخاطر تحويل الثروة المرتبطة بالشركة، وهو ما يؤثر سلبا في مصداقية النتائج المحاسبية للشركة ومركزها المالي". وتجدر الإشارة إلى أن إدارة البيانات المحاسبية لا ينتج عنها تأثير في نتيجة الشركة ومركزها المالي فقط، وإنما قد ينتج عنها تأثير في التدفقات النقدية، وهو ما يؤدي إلى حدوث استجابة فورية من قبل المستخدمين، الذين يتأثرون أكثر بالتغيرات التي تحدث في التدفقات النقدية.

تعد إدارة الأرباح إستراتيجية لتوليد الأرباح، بالاعتماد على المرونة والاختيار المحاسبي والتدفقات النقدية التشغيلية (Kaaya, 2015)؛ فهي تشمل الأساليب المحاسبية، والقرارات التشغيلية التي تتبناها الإدارة، للتأثير في مستوى النتائج المحاسبية، بغية تحقيق أهداف معينة، بالاعتماد على المرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، وهوامش التقدير المتاحة عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية (كيموش وبوسنة، 2016). فإدارة الأرباح يمكن أن تتم من خلال قرارات محاسبية، وهنا نكون بصدد إدارة الأرباح المحاسبية، التي تعتمد على المرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، كالمفاضلة بين طرق تقييم المخزون مثلا، وحرية ممارسة بعض التقديرات والأحكام المهنية؛ كما يمكن أن يتم ذلك من خلال قرارات اقتصادية، وهنا نكون بصدد إدارة الأرباح الحقيقية، التي تعتمد على القرارات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة.

تعد إدارة الأرباح الحقيقية أكثر تكلفة، إذ ينتج عنها تأثيرات حقيقية في المعلومات المحاسبية، تنعكس مباشرة في التدفقات النقدية، وهو الأمر الذي يتجنبه المديرون. لذا فإن إدارة الأرباح المحاسبية أكثر ممارسة، نظرا لسهولة وانخفاض تكلفتها، لأنها تعتمد على التحكم في المستحقات، من خلال استغلال المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية، ممثلة في حرية المفاضلة بين البدائل عند اختيار بعض السياسات المحاسبية، وحرية إصدار التقديرات والأحكام المهنية عند تطبيقها، فالهدف من المرونة المحاسبية هو تمكين الإدارة من إعداد القوائم المالية بشكل يعكس الأداء الحقيقي للشركة، لكن غالبا ما يتم انتهازها من طرف الإدارة للتلاعب بالنتائج المحاسبية.

ويمكن التمييز بين نوعين من السياسات المحاسبية؛ يتمثل النوع الأول في اختيار السياسة المحاسبية في ذاتها، ويتمثل النوع الثاني في المستحقات الاختيارية (Handoyo and Budiharta, 2014)؛ حيث تعتمد إدارة الأرباح على الاختيار المحاسبي، عند وجود أكثر من بديل لمعالجة البند نفسه أو الحدث الاقتصادي؛ كما تعتمد على التقديرات، التي تهدف إلى تخصيص المصاريف والإيرادات على الدورات المحاسبية، تطبيقاً لأساس الاستحقاق، ومبدأ الدورية واستقلال الدورات، ومبدأ الحيطة والحذر، كتقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الجارية ومدتها النفعية، ومخصصات خسائر القيمة... إلخ. وفي هذا الصدد يرى أبو الخير (1999) أن جزءاً مهماً من عملية المقابلة يتوقف على أحكام الإدارة، وهذا الأمر يمكنها من تطويع هذا الجزء لتحقيق وجهتها بشأن ما تفصح عنه من أرباح.

تتمثل إدارة الأرباح المحاسبية في اتخاذ إجراءات إدارية، في إطار القيود التي تفرضها المعايير المحاسبية، من أجل الوصول إلى مستوى النتيجة المرغوب (Mard et Marsat, 2012)، والتقارير عن الدخل بطريقة تعكس رغبات الإدارة وليس الأداء الحقيقي للشركة (Magrath and Weld, 2002)، فإدارة الأرباح تتم عن قصد من أجل الوصول إلى مستويات مستهدفة للنتائج، في إطار المرجعية المحاسبية بلا خروج عنها؛ لذا فهي تختلف عن الأخطاء المحاسبية التي تتم دون قصد، والغش المحاسبي، الذي يتم خارج قيود المرجعية المحاسبية.

مما سبق يمكن القول إن إدارة الأرباح المحاسبية تشمل جميع الممارسات التي تهدف إلى التحكم في مستوى النتائج المحاسبية ومكوناتها، بالاعتماد على مرونة الاختيار المحاسبي، أو مرونة إصدار التقديرات، من أجل إحداث التأثير المرغوب في مستوى المستحقات المحاسبية، والذي ينعكس بدوره في مستوى النتائج.

النظام المحاسبي المالي (SCF) وإدارة الأرباح المحاسبية

عرفت الممارسة المحاسبية في الجزائر تحولاً مهماً منذ بداية 2010، نتيجة لتبني النظام المحاسبي المالي (SCF: System Comptable Financier)، الذي يعكس في معظم جوانبه تعليمات معايير المحاسبة الدولية، والذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني. ومن أهم الأهداف التي حاولت السلطات الجزائرية بلوغها من خلال ذلك هو تحسين جودة القوائم المالية، من خلال تبني الحل الدولي الذي يجعل الممارسة المحاسبية أقرب للممارسة الدولية، ويسمح للمحاسبة بالاعتماد على إطار مفاهيمي، إضافة إلى تحديد المبادئ والقواعد التي توجه الممارسة، وهو ما يحد من مخاطر التلاعب المتعمد وغير المتعمد، ويسهل فحص الحسابات (Ministère des finances, 2010).

ارتكزت معظم الأدبيات التي تناولت العلاقة بين التغير المحاسبي وإدارة الأرباح على التحولات نحو معايير المحاسبة الدولية، التي شهدتها كثير من الدول خلال العقدين

الأخيرين، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين وجهتي نظر، تتوقع الأولى تأثيراً سلبياً لهذه المعايير في جودة الإفصاح المالي، ويعني ذلك زيادة مستوى إدارة الأرباح؛ حيث يرى Liu *et al.* (2014) أن معايير المحاسبة الدولية المرتكزة على المبادئ (Principles-based) تتيح قدراً أكبر من المرونة المحاسبية، التي تعد المصدر الرئيس لإدارة الأرباح؛ وتبعاً لدراسة Kharrat (2006) فإن معايير المحاسبة الدولية تتيح كثيراً من البدائل المحاسبية، وتوفر هامشاً كبيراً للتفسيرات والتقدير، التي تكون غطاءاً للمديرين للتحكم في النتائج المحاسبية والنسب المالية في القوائم المالية، سواء في فترة التحول أو بعد ذلك.

تتوقع وجهة النظر الثانية تأثيراً إيجابياً لمعايير المحاسبة الدولية في جودة الإفصاح المالي، وهو ما يعني تراجع إدارة الأرباح؛ حيث أشارت عدة دراسات إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية ينتج عنه انخفاض مستوى إدارة الأرباح، على اعتبار أنها تفرض مستوى أعلى من الإفصاح (Khoo and Ahmad-Zaluki, 2015)، وحسب Aussenegg *et al.* (2005) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مخاطر اكتشاف الغش في القوائم المالية، وهو ما يرفع من تكلفة إدارة الأرباح. أما حسب Salewski *et al.* (2013) فإن الإفصاح له دور مهم في الحد من إدارة الأرباح، إذا كانت متطلبات الإفصاح التي تفرضها الممارسة المحاسبية التقليدية غير كافية، وعندما تتأثر القوائم المالية بالتطبيق الخاطئ لبعض تعليمات المعايير المحاسبية. وتتوافق هذه النظرة مع منهج التوسع في الإفصاح، الذي يمتد ليشمل الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، والتقدير، والأحكام المهنية التي تم إصدارها.

يدور التساؤل في هذا المجال حول مدى إمكانية اعتبار النظام المحاسبي المالي أكثر جودة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، ومن ثم قدرته على تحسين جودة القوائم المالية من خلال خفض مستوى إدارة الأرباح المحاسبية؛ فقبل كل شيء هناك فرق جوهري بين "المخطط" و"النظام"، حيث يركز المخطط المحاسبي الوطني تركيزاً كبيراً على عملية التسجيل المحاسبي، أما النظام المحاسبي المالي، فالى جانب ذلك، فإنه يهتم أيضاً بقواعد التقييم والاعتراف والعرض ومتطلبات الإفصاح. ويمكن هيكلة الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني ضمن ثلاثة مستويات، تعد مصدراً لاختلاف مستوى إدارة الأرباح بين المرجعيتين المحاسبيتين.

المستوى الأول: ويتمثل في الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، حيث يتميز النظام المحاسبي المالي بوجود إطار مفاهيمي، وذلك بعكس المخطط المحاسبي الوطني، فحسب القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، فإن هذا النظام يضم إطاراً مفاهيمياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات؛ وتبرز أهمية الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية في أنه يشكل دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها، واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عند عدم وجود أي معيار أو تفسير

لمعالجة بعض العمليات الاقتصادية؛ ويحدد الإطار المفاهيمي مجال تطبيق المحاسبة المالية، والمبادئ والاتفاقيات والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إضافة إلى مفاهيم عناصر القوائم المالية.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، فإن الإطار المفاهيمي يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية؛ كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين الالتزام بها، والخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية، كما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، ومن ثم فهو يسمح بتفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات غير المنصوص عليها ومعالجتها، ويهدف الإطار المفاهيمي إلى مساعدة الجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي على تطوير المعايير المحاسبية، وتوجيه المديرين عند إعداد وعرض القوائم المالية، ومساعدة المستخدمين على فهمها وتفسيرها، كما يسمح لمراجعي الحسابات بفحص صدق وشرعية القوائم المالية.

المستوى الثاني: ويشمل قواعد وطرق التقييم والاعتراف والعرض، حيث نميز كثيرا من الاختلافات الجوهرية بين المرجعيتين المحاسبيتين في ما يخص السياسات والطرق المحاسبية، والتي تقوم بدور مهم في تحديد مستوى المرونة المحاسبية، لأنها تحدد طبيعة وعدد البدائل المتاحة للاعتراف بالبنود، وقياسها وعرضها في القوائم المالية، كما تحدد المجالات التي تتطلب الاعتماد على التقديرات والأحكام المهنية. وفي هذا الإطار نلمس مستوى من المرونة أعلى في النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، لوجود كثير من العناصر التي يتوافر أكثر من بديل لمعالجتها، وكثير من البدائل التي يتطلب تطبيقها مستوى أعلى من التقديرات والأحكام في ظل النظام المحاسبي المالي؛ وذلك بعكس المخطط المحاسبي الوطني، الذي يتيح بديلاً واحداً لمعالجة البنود باستثناء حالات محدودة؛ وعلى الرغم من أن المخطط المحاسبي الوطني يتطلب بدوره الاعتماد على التقديرات والأحكام، لكن بمستوى أقل.

من الجدول (1) يتضح أن النظام المحاسبي المالي يتسم بمستوى أعلى من المرونة، بالنسبة لجميع السياسات المحاسبية، باستثناء المصاريف الإعدادية والاستهلاك. لذا من المفترض أن يكون مستوى إدارة الأرباح في ظل هذا النظام أعلى مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن المرونة التي يتسم بها النظام المحاسبي المالي، تعكس المرونة التي تميز معايير المحاسبة الدولية، على اعتبار أنها تركز على المبادئ؛ فهذا الاتجاه في التنظيم يتم من خلال توفير أساس مفاهيمي وتحديد المبادئ العامة، التي تسمح ببلوغ الخصائص المرغوبة، بدلا من وضع قائمة من القواعد المحددة تحديداً دقيقاً، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الذي يركز على القواعد.

جدول 1

أهم الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني في ما يخص قواعد وطرق التقييم والاعتراف والعرض

البنود	المعالجة في ظل المخطط المحاسبي الوطني	المعالجة في ظل النظام المحاسبي المالي	المرونة بغرض إدارة الأرباح
مصاريف التأسيس	تدرج كأصول غير جارية وتستهلك خلال مدة لا تتجاوز 5 سنوات	تدرج كأعباء في الدورة التي حدثت فيها	أقل في النظام المحاسبي المالي
الشهرة	تدرج كأصل غير جاري وتستهلك استثنائياً، ولا تخضع لتدني القيمة	تدرج كأصل غير جاري وتستهلك خلال مدة لا تتجاوز 20 سنة، وتخضع لتدني القيمة	أعلى في النظام المحاسبي المالي
الأصول المعنوية المطورة داخليا	تدرج كأعباء في الدورة التي حدثت فيها	تدرج كأصول غير جارية عند توافر الشروط المطلوبة، وتستهلك خلال مدتها النفعية	أعلى في النظام المحاسبي المالي
الأصول المعنوية المقتناة	تدرج كأعباء جارية، باستثناء حقوق الملكية الصناعية والتجارية	تدرج كأصول غير جارية وتستهلك بشكل منتظم خلال مدتها النفعية	أعلى في النظام المحاسبي المالي
الأصول المرتبطة بالبيئة والأمن	تدرج كأصول غير جارية وتستهلك بشكل منتظم	تدرج كأصول غير جارية إذا كانت ضرورية للحصول على منافع الأصول غير الجارية التي ترتبط بها، وتدرج كأعباء جارية في حالة العكس	أعلى في النظام المحاسبي المالي
النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة	تدرج كأعباء جارية في الدورة التي حدثت فيها	تدرج كأصول غير جارية إذا كانت تزيد من منافع الأصول غير الجارية، وتدرج كأعباء في الدورة التي حدثت فيها في حالة العكس	أعلى في النظام المحاسبي المالي
عقود الإيجار التمويلي	لا يتم الاعتراف بالأصول غير الجارية المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي	الاعتراف بالأصول غير الجارية المحصل عليها مقابل إدراج خصوم غير جارية، واستهلاكها خلال عمرها الاقتصادي أو مدة العقد أيهما أقل	أعلى في النظام المحاسبي المالي
امتيازات المرفق العمومي	لا يتم الاعتراف بالأصول غير الجارية المحصل عليها في إطار عقود الامتياز	الاعتراف بالأصول غير الجارية المحصل عليها واستهلاكها في حالة شراء حق الامتياز، أو إطفائها مقابل حقوق مانح الامتياز في حالة الحصول على الحق مجاناً	أعلى في النظام المحاسبي المالي
تقييم الأصول الثابتة العينية والمعنوية	تدرج بالتكلفة	يمكن أن تقيم وفق طريقة التكلفة وتخضع لتدني القيمة، ويمكن أن تقيم وفق طريقة إعادة التقييم	أعلى في النظام المحاسبي المالي

تابع / جدول 1

أهم الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني فيما يخص قواعد وطرق التقييم والاعتراف والعرض

البنود	المعالجة في ظل المخطط المحاسبي الوطني	المعالجة في ظل النظام المحاسبي المالي	المرونة بغرض إدارة الأرباح
الاستهلاك	لا يمكن استخدام طريقة وحدات الإنتاج، ويمكن استرجاع الاستهلاكات وتشكيل مخصصات استثنائية	إمكانية استخدام طريقة وحدات الإنتاج، ولا يمكن استرجاع الاستهلاكات، ولا يمكن تشكيل مخصصات استثنائية للاستهلاك	أقل في النظام المحاسبي المالي
الضرائب المؤجلة	لا يتم الاعتراف بالأصول والخصوم الضريبية المؤجلة	الاعتراف بالأصول والخصوم الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين الأساس الضريبي للأصل أو الخصم وقيمتها المحاسبية	أعلى في النظام المحاسبي المالي
تقييم الأنواع لا يمكن استخدام طريقة القيمة المالية	إمكانية استخدام طريقة القيمة العادلة من خلال الأموال الخاصة بالنسبة للأوراق المالية المتاحة للبيع، وطريقة القيمة العادلة من خلال النتيجة بالنسبة للأوراق المالية بغرض المتاجرة	أعلى في النظام المحاسبي المالي	

المصدر: الباحث بالاعتماد على القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008.

نظرا للاختلاف الكبير بين المرجعيتين في ما يخص السياسات والطرق ومستوى المرونة المحاسبية، فإن شكل القوائم المالية للشركات الجزائرية ومحتواها في ظل النظام المحاسبي المالي سوف يختلف تماما عما كان عليه في ظل المخطط المحاسبي الوطني؛ ففي دراسة شملت 26 شركة إسبانية تحولت من تطبيق المخطط المحاسبي الإسباني إلى تطبيق نظام مرتكز على معايير المحاسبة الدولية، وجد (Callao et al. (2007 أن هذا التحول أدى إلى تغييرات جوهرية في القوائم المالية للشركات، وقد كانت هذه التغييرات أكثر أهمية بالنسبة للبنود والنسب المالية المرتبطة بالميزانية، وبطبيعة الحال فإن هذه التغييرات التي مست الميزانية سوف تنعكس في حساب النتائج.

المستوى الثالث: ويتمثل في متطلبات الإفصاح، حيث يفرض النظام المحاسبي المالي مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، فهذا الأخير يكتفي بمجموعة من الجداول التوضيحية كملحق تعطي بعض التفاصيل حول مكونات الميزانية وحساب النتائج. وبعكس ذلك يفرض النظام المحاسبي المالي الإفصاح عن مجموعة من المعلومات ضمن الملحق، ترتبط بالبنود المهمة والمعلومات المفيدة التي تزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية وتساعد في تفسيرها، وأهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، هو ضرورة الإفصاح عن جميع السياسات المحاسبية المستخدمة في

إعداد القوائم المالية وعرضها، ممثلة في قواعد وطرق الاعتراف والتقييم والإدراج والعرض، مع ضرورة توضيح السياسات والطرق الموافقة للمعايير، وتبرير أي سياسات أو طرق محاسبية مخالفة لها، إلى جانب التغيرات في السياسات والطرق والتقديرات المحاسبية؛ كما يفرض النظام المحاسبي المالي الإفصاح عن المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات التي تتسم بطابع خاص، والمعلومات المتعلقة بالشركات الأم والفروع والمنشآت المشتركة والمنشآت الزميلة، وعند اقتضاء العمليات التي تمت معها أو مع مديريها.

من المتوقع أن تسهم متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية وخفض مستوى إدارة الأرباح، فالإفصاح عن السياسات والطرق والتقديرات المحاسبية سوف يحد من إدارة الأرباح التي تعتمد على المرونة المحاسبية؛ لأن جميع السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المهنية يتم عرضها في الملحق، ويجب أن تكون مطابقة للمعايير، وفي حالة العكس يجب تفسير ذلك وتبريره، وهو ما يحد من أهمية إدارة الأرباح المحاسبية ويفقدها من محتواها؛ وعليه فإن الإفصاح عن السياسات والتقديرات المحاسبية سوف يؤدي إلى زيادة مخاطر اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، وهو ما يرفع من تكلفة إدارة الأرباح، ومن ثم عزوف المديرين عنها.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال اختيار مجموعة من الشركات الجزائرية، ليتم بعدها الاستناد إلى الطريقة الإحصائية، من خلال تصميم نموذج يأخذ شكل معادلة للانحدار الخطي المتعدد، كما تم استخدام الارتباط وبعض الاختبارات الإحصائية من أجل فحص الفرضيات، على غرار اختبار (Mann-Whitney)، تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج، واختبار (Student) لفحص مدى معنوية معاملات الانحدار.

نموذج الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من متغير تابع وهو مستوى إدارة الأرباح المحاسبية، ومتغير مستقل وهو التغير المحاسبي (تبني النظام المحاسبي المالي). وبما أن الدراسات السابقة أشارت إلى أن العلاقة بين التغير المحاسبي ومستوى إدارة الأرباح تتحدد بمجموعة من العوامل، قمنا باختيار ثلاثة متغيرات رقابية، يفترض أن يكون لها تأثير مهم في علاقة المتغير التابع بالمتغير المستقل، وهي ملكية الشركة والإدراج في السوق المالي، اللذين تتحدد في ضوءهما كثير من خصائص الشركات، على غرار الحجم، نظام الحوكمة، آليات الرقابة الداخلية والخارجية... إلخ؛ والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، الذي يعد معلومة مكمل للربح المحاسبي.

$$EM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 SCF_{it} + \alpha_2 PRO_{it} + \alpha_3 COT_{it} + \alpha_4 CF_{it}/A_{it} + e_{it} \quad (1)$$

حيث:

EM_{it} : مستوى إدارة الأرباح المحاسبية في الشركة (i) خلال الفترة (t).

SCF_{it} : النظام المحاسبي المطبق في الشركة (i) خلال الفترة (t).

PRO_{it} : طبيعة ملكية الشركة (i) خلال الفترة (t).

COT_{it} : إدراج (أو عدم إدراج) الشركة (i) في بورصة الجزائر خلال الفترة (t).

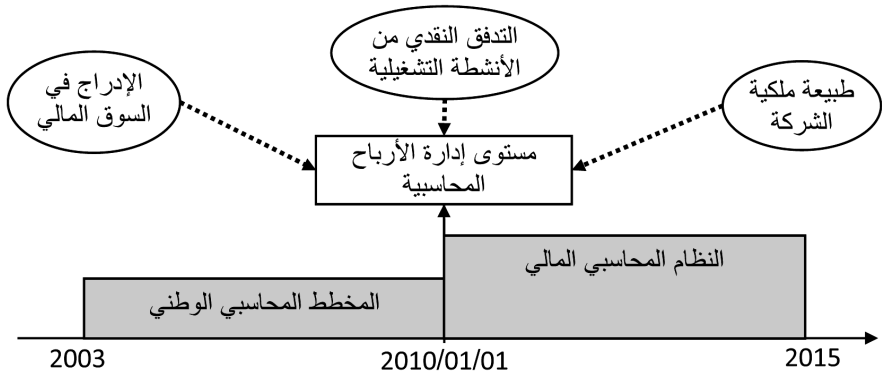
CF_{it}/A_{it} : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مقسوماً على إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t).

α_0 : ثابت يعبر عن مستوى إدارة الأرباح المحاسبية في حالة عدم تبني النظام المحاسبي المالي، وعدم وجود اختلاف بين الشركات في ما يخص الملكية والإدراج في السوق المالية، وكان التدفق النقدي التشغيلي معدوماً.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معالم النموذج، تسمح باختبار مدى معنوية العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

e_{it} : متغير عشوائي يعبر عن مستوى إدارة الأرباح الذي لا يمكن تفسيره من خلال نموذج الدراسة.

يوضح الشكل (1) نموذج الدراسة، بما فيها مختلف المتغيرات المدروسة.



المصدر: الباحث.

شكل ١

نموذج الدراسة

جمع البيانات

شملت الدراسة 14 شركة جزائرية بين 2003 و2015، حيث بلغ عدد المشاهدات خلال فترة الدراسة 117 مشاهدة، وبلغ عددها خلال فترة المخطط المحاسبي الوطني (بين 2003 و2009) 71 مشاهدة. أما خلال فترة النظام المحاسبي المالي (بين 2010 و2015) فبلغ عددها 46 مشاهدة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لجمع البيانات، لم نتمكن من الحصول سوى على القوائم المالية لـ 14 شركة، نظرا لرفض المديرين منح البيانات المالية، أو قيامهم بمنح بيانات مالية غير كاملة، وذلك راجع إلى الثقافة الإدارية في معظم الشركات الجزائرية، التي تميل إلى السرية والحذر، إذا تعلق الأمر بنشر البيانات المالية؛ إضافة إلى وجود عدد قليل جدا من الشركات التي تقوم بنشر قوائمها المالية إلكترونيا، وقلة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، حيث يبلغ عددها حاليا خمس شركات فقط؛ ومن هذا المنطلق فإن قلة عدد الشركات المدروسة، يعد من أهم حدود الدراسة، لأن ذلك يجعل من الصعب تعميم نتائجها.

جدول 2

توزيع الشركات حسب سنوات الدراسة

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد الشركات	7	9	9	11	11	12	12	8	8	8	9	8	5	117

المصدر: الباحث.

قياس مستوى إدارة الأرباح المحاسبية (EM)

يعتمد قياس إدارة الأرباح المحاسبية على المستحقات، ويعد (Healy, 1985) أول من اعتمد عليها، حيث عرفها باعتبارها "مجموع التسويات المحاسبية على التدفقات النقدية، والمسموح بها من طرف المعايير المحاسبية"؛ و"تشمل العناصر التي تتيح الانتقال من محاسبة النقدية إلى محاسبة الاستحقاق، والعمليات التي ينتج عنها تغير مخطط النتائج المحاسبية عبر الزمن" (Chalayer, 1995). وتنتج المستحقات المحاسبية في المقام الأول عن أساس الاستحقاق، الذي يفرض تخصيص المبالغ المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، إذا كانت ترتبط بأكثر من دورة محاسبية؛ وبعض المبادئ التي ترتبط بعملية الاعتراف والقياس لتحديد نتيجة الدورة، على غرار مبدأ التحفظ الذي يتطلب تشكيل المخصصات والاحتياطات، ومبدأ الدورية، الذي يتطلب القيام بأعمال نهاية السنة، من أجل الفصل بين إيرادات ومصاريف مختلف الدورات، ومبدأ الاعتراف بالإيراد الذي يتطلب تحديد الواقعة التي يعد الإيراد عندها متحققا، ومبدأ المقابلة، الذي يتطلب تحديد المصاريف المرتبطة بالإيرادات، من أجل ربط الجهد بالإنجاز.

تفرض المبادئ المحاسبية السابقة المفاضلة بين البدائل المحاسبية، وإصدار الأحكام المهنية بشكل كبير، من أجل القيام بعمليات التخصيص الضرورية، وهو ما يؤدي إلى ظهور المستحقات المحاسبية، والتي يسهل التحكم فيها، لذا تعد أداة أسهل وأقل تكلفة لإدارة الأرباح؛ وذلك بعكس التدفقات النقدية، التي لا يمكن التحكم فيها بالاعتماد على قرارات محاسبية. وتميز الأدبيات بين المستحقات غير الاختيارية، التي تعد عادية بالنظر لحجم الشركة ومستوى أدائها واتفاقيات الصناعة؛ والمستحقات الاختيارية، التي تعد غير عادية؛ لأنها تنتج عن استغلال المديرين للمرونة المحاسبية، سواء في ما يخص الاختيار أو التقدير، وتعد أفضل مقياس لإدارة الأرباح المحاسبية؛ ومن هذا المنطلق اعتمدنا على المستحقات الاختيارية بوصفها مؤشراً لإدارة الأرباح المحاسبية، ومن أجل تقديرها تم تصميم نموذج انطلاقا من نموذج (Dechow et al. (1995، بعد تعديله بالمبيعات خارج التدفق النقدي، كما هو موضح في المعادلة (2).

$$TAC_{it}/A_{it-1} = \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \beta_3(PPE_{it}/A_{it-1}) + \beta_4(REV_CF_{it}/A_{it-1}) + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث:

TAC_{it} : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

A_{it-1} : إجمالي أصول الشركة (i) في بداية الفترة (t).

ΔREV_{it} : التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و (t-1).

ΔREC_{it} : التغير في زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و (t-1).

PPE_{it} : إجمالي الأصول الثابتة العينية للشركة (i) في نهاية الفترة (t).

REV_CF_{it} : المبيعات بعد طرح التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات الانحدار.

ε_{it} : الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

انطلاقاً من البيانات الموضحة في الملحق (2)، تم تقدير المستحقات الاختيارية من خلال الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية (TAC)، لكل شركة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، انطلاقاً من المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل، كما هو موضح في المعادلة (3) (كيموش، 2014).

$$TAC_{it} = \Delta BFR_{it} + PRC_{it} - DOT_{it} \quad (3)$$

حيث:

ΔBFR_{it} : تغير احتياجات رأس المال العامل (رأس المال العامل التشغيلي) للشركة (i) بين (t) و (t-1).

PRC_{it} : النواتج (الإيرادات) غير النقدية للشركة (i) خلال الفترة (t) (الإنتاج المثبت، الأعباء المحولة، استرجاعات الاستغلال والاسترجاعات المالية).

DOT_{it} : مخصصات الاستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة للشركة (i) خلال الفترة (t).

الخطوة الثانية: تقدير معالم النموذج $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$ ، وهي معاملات انحدار المعادلة (2)، بالاعتماد على بيانات جميع الشركات [الملحق (2)] خلال فترة الدراسة ككل (Pooled regression)، وتظهر النتائج في الجدول (3).

جدول 3

نتائج تقدير المعادلة (02)

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	VIF	F	Sig.	R ²	Durbin - Watson
	B	Std. Error	Beta							
(Constant)	0.025	0.022		1.128	0.262					
1/A	-229853	46655	-0.046	-0.493	0.623	1.919				
$(\Delta REV - \Delta REC)/A$	-0.032	0.015	-0.236	-2.178	0.032	1.635	7.99	0.00 ^a	0.201	1.904
PPE/A	-0.069	0.017	-0.348	-4.027	0.000	1.040				
REV_CF/A	0.049	0.016	0.356	3.060	0.003	1.882				

a. Dependent Variable: TAC/A

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

من الجدول (3) نلاحظ قيم معاملات انحدار المعادلة (2)، حيث كانت β_3 و β_4 معنويتين عند مستوى 1%، وكانت β_2 معنوية عند مستوى 5%. أما β_1 فكانت غير معنوية؛ كما نلاحظ أن النموذج كان معنوياً عند مستوى 1%، وأن معامل التحديد بلغ 0.201؛ وبلغت قيمة (Durbin-Watson) 1.964 وهي قريبة جداً من القيمة 2، وهو ما يعني وجود استقلال ذاتي للبواقي المعيارية. أما معاملات تضخم التباين (VIF) فكانت كلها ضعيفة لم تتجاوز القيمة 2، وهو ما يعني عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة. ومن الجدول (4)، نلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) كانا أكبر من مستوى 5%، وهو ما يعني أن البواقي المعيارية تتبع التوزيع الطبيعي؛ ومما سبق يمكن الحكم على صلاحية نموذج المستحقات المحاسبية المقدر.

جدول 4

نتائج اختبار الطبيعية للبواقي الناتجة عن تقدير معاملات انحدار المعادلة (02)

Tests of Normality

	Kolmogorov - Smirnov ^a			Shapiro - Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	0.076	112	0.118	0.985	112	0.226

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

الخطوة الثالثة: تقدير المستحقات غير الاختيارية (NDAC) باستخدام المعاملات السابقة، انطلاقاً من المعادلة (4).

$$NDAC_{it}/A_{it-1} = \beta_1(1/A_{it-1}) + \beta_2[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \beta_3(PPE_{it}/A_{it-1}) + \beta_4(REV_CF_{it}/A_{it-1}) \quad (4)$$

بالمقارنة بين المعادلتين (3) و(4) نلاحظ أن الفرق بينهما هو المتغير العشوائي (ε_{it}) ، الذي يعبر عن المستحقات المحاسبية غير العادية، التي لا يمكن التنبؤ بها من خلال النموذج، ممثلة في المستحقات الاختيارية.

الخطوة الرابعة: تقدير المستحقات الاختيارية (DAC)، التي تعد مؤشراً لإدارة الأرباح، وتحسب بالفرق بين المستحقات الكلية المحسوبة من خلال المعادلة (3)، والمستحقات غير الاختيارية المقدرة من خلال المعادلة (4).

$$EM_{it} = (DAC_{it}/A_{it-1}) = (TAC_{it}/A_{it-1}) - (NDAC_{it}/A_{it-1}) \quad (5)$$

قياس المتغيرات المفسرة

يعد التحول نحو النظام المحاسبي المالي المتغير المفسر الرئيس، أما باقي المتغيرات المستقلة فهي متغيرات رقابية، وتشمل: طبيعة ملكية الشركة، والإدراج في السوق المالي، ومستوى التدفقات النقدية.

التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF): يعد متغيراً نوعياً، تم قياسه بمقياس اسمي مرتبط بالزمن، من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، فترة المخطط المحاسبي الوطني، وتمتد بين 2003 و2009، وتأخذ المشاهدات خلال هذه الفترة القيمة (0)، والتي تعني أن النظام المحاسبي المالي غير مطبق؛ وفترة النظام المحاسبي المالي، التي تمتد بين 2010 و2015، وتأخذ المشاهدات خلال هذه الفترة القيمة (1)، وتعني أن النظام المحاسبي المالي مطبق.

طبيعة ملكية الشركة (PRO): تؤثر طبيعة الملكية في كثير من الجوانب المتعلقة بنظام الحوكمة في الشركات، وبخاصة إجراءات الرقابة، وطبيعة العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة، والمستخدم الرئيس للقوائم المالية، ما من شأنه التأثير تأثيراً جوهرياً في مستوى إدارة الأرباح المحاسبية؛ ومن أجل قياس هذا المتغير تم اعتماد مقياس اسمي، من خلال تقسيم الشركات المدروسة إلى فئتين؛ تضم الفئة الأولى الشركات العمومية، وتم إعطاء المشاهدات المتعلقة بها القيمة (0)، وتضم الفئة الثانية الشركات الخاصة، وتم إعطاء المشاهدات المتعلقة بها القيمة (1).

الإدراج في السوق المالية (COT): يرتبط بهذا المتغير كثير من خصائص الشركات، على غرار نظام الحوكمة، ومتطلبات الاتصال المالي والشفافية، لتلبية متطلبات الإدراج، وكل ذلك يعد مصدراً للاختلاف في مستويات إدارة الأرباح المحاسبية بين الشركات؛ وتم الاعتماد على مقياس اسمي لقياس هذا المتغير، حيث تم تقسيم الشركات إلى فئتين؛ تضم الفئة الأولى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، تم إعطاء المشاهدات المتعلقة بها القيمة (1)؛ وتضم الفئة الثانية الشركات غير المدرجة، وقد تم إعطاء المشاهدات المتعلقة بها القيمة (0).

مستوى التدفقات النقدية (CF/A): يعد هذا المتغير من العوامل المحددة لإدارة الأرباح؛ فعندما يكون مرتفعاً يمكن أن يكون ذلك حافزاً للمديرين من أجل التأثير في المستحقات المحاسبية لخفض الأرباح، والعكس صحيح، وتم قياس هذا المتغير بالاعتماد على صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مقسوماً على إجمالي الأصول.

نتائج الدراسة

الإحصاء الوصفي للبيانات

من الجدول (5) يتضح أن مستوى إدارة الأرباح (EM) يميل إلى الجهة السالبة؛ سواء في ما يخص المتوسط الحسابي أو الوسيط أو المنوال، وهو ما يمكن أن يكون مؤشراً إلى ممارسة الشركات الجزائرية لإدارة الأرباح بغرض تخفيض النتيجة، حيث لم تتجاوز أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 23.63% من إجمالي الأصول في الاتجاه الموجب، وبلغت أدنى قيمة لها 38.97% من إجمالي الأصول في الاتجاه السالب، وبلغت قيمة المنوال 0.390 في الاتجاه السالب وهي مساوية للقيمة الدنيا. أما بالنسبة للتدفقات النقدية (CF)، فإنها تمثل 10.30% في المتوسط من إجمالي الأصول، وقد بلغت أدنى قيمة لها 0.1636 في الاتجاه السالب، وبلغت أعلى قيمة لها 0.5082 في الاتجاه الموجب، أما قيمة الوسيط التي بلغت 0.092 فكانت قريبة جداً من المتوسط الحسابي.

بالنسبة لمتغير التحول نحو تبني النظام المحاسبي المالي (SCF)، فإن قيمة المنوال بلغت 0، وهو ما يعني أن أغلب المشاهدات المسجلة كانت في ظل المخطط المحاسبي

الوطني، ومن قيمة المتوسط الحسابي يتبين أن 41% من المشاهدات كانت في ظل النظام المحاسبي المالي. وبالنسبة لمتغير الملكية (PRO)، فقد بلغت قيمة المنوال 0، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 0.39، وهو ما يعني أن 39% من المشاهدات كانت لشركات خاصة، وكانت باقي المشاهدات لشركات عمومية؛ أما بالنسبة لمتغير الإدراج في السوق (COT)، فنلاحظ من الجدول أن نصف (50%) المشاهدات كانت لشركات مدرجة في بورصة الجزائر، وكان نصف المشاهدات الأخرى لشركات غير مدرجة.

جدول 5
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
Statistics

	EM	SCF	PRO	COT	CF/A
Mean	-0.016	0.41	0.39	0.50	0.103
Median	-0.004	0.00	0.00	0.00	0.092
Mode	-0.390 ^a	0	0	0	-0.164 ^a
Std. Deviation	0.097	0.493	0.490	0.502	0.121
Minimum	-0.390	0	0	0	-0.1640
Maximum	0.2363	1	1	1	0.5082

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

دراسة الارتباط

يلخص الجدول (6) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة؛ حيث نلاحظ أن علاقة الارتباط بين مستوى إدارة الأرباح ومستوى التدفقات النقدية كانت قوية ومعنوية عند مستوى 1%، وبلغت 0.853، غير أنها كانت سالبة، ويوحى ذلك بوجود علاقة ارتباط قوية وعكسية بين مستوى إدارة الأرباح ومستوى التدفقات النقدية. أما باقي علاقات الارتباط بين مستوى إدارة الأرباح والمتغيرات المفسرة الأخرى، فكانت كلها غير معنوية. وبالنسبة لعلاقات الارتباط في ما بين المتغيرات المستقلة، وكما يتضح من الجدول، فقد كانت جميعها ضعيفة، حيث بلغت أعلى قيمة لها 0.260، وهي قيمة معامل الارتباط بين الإدراج في السوق المالية وتبني النظام المحاسبي المالي.

جدول 6
مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

		EM	SCF	PRO	COT	CF/ A
EM	Pearson Correlation	1	0.072	-0.056	0.054	-0.853
	Sig. (2-tailed)		0.446	0.557	0.571	0.000
SCF	Pearson Correlation		1	0.225	0.260	-0.252
	Sig. (2-tailed)			0.017	0.006	0.007
PRO	Pearson Correlation			1	-0.247	-0.051
	Sig. (2-tailed)				0.008	0.590
COT	Pearson Correlation				1	-0.182
	Sig. (2-tailed)					0.053

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

دراسة صلاحية نموذج الدراسة

قبل اختبار فرضيات الدراسة ينبغي التأكد من صلاحية النموذج في ما يخص توافر شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى، والمعنوية الكلية للنموذج، وقد تم تقدير النموذج بالاعتماد على البيانات المتعلقة بالمتغيرات الموضحة في الملحق (2). بداية، يتضح من الجدول (7) أن اختبار (Kolmogorov-Smirnov) يشير إلى طبيعية التوزيع الاحتمالي للبواقي المعيارية، حيث كان مستوى المعنوية للاختبار أكبر من 5%، وبالعكس ذلك يشير اختبار (Shapiro-Wilk) إلى عدم طبيعية التوزيع الاحتمالي للبواقي، لأن مستوى المعنوية كان أقل من 5%.

جدول 7
نتائج اختبار الطبيعية للبواقي الناتجة عن تقدير نموذج الدراسة

	Kolmogorov - Smirnov ^a			Shapiro - Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	0.079	113	0.079	0.972	113	0.018

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

بالنسبة للمعنوية الكلية لنموذج الدراسة، وكما يتضح من الجدول (8)، فقد كان اختبار (Fisher) معنوياً عند 1%، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة 87.247، وكانت أكبر بكثير من قيمة (F) الجدولية، المحصل عليها من توزيع (Fisher-Snedecor) عند درجات حرية 100 (المشاهدات) و4 (المتغيرات المستقلة) وعند مستوى معنوية 1%، والتي بلغت 3.51، وهو ما يدل على أن نموذج

الدراسة معنوي، وعليه يمكن القول إن معامل التحديد للنموذج يختلف عن الصفر اختلافا جوهريا، وأن أحد معاملات الانحدار على الأقل معنوي ويختلف عن الصفر.

جدول 8
تحليل التباين لنموذج الدراسة
ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	0.799	4	0.200	87.247	0.000 ^a
Residual	0.247	108	0.002		
Total	1.047	112			

a. Predictors: (Constant), CF/A, PRO, COT, SCF

b. Dependent Variable: EM

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

انطلاقاً من تحليل التباين يتضح أن أحد المتغيرات المستقلة على الأقل يؤثر في إدارة الأرباح ويفسر التغيرات التي حدثت فيها، وذلك ما يؤكد الجدول (9)، حيث بلغ معامل التحديد 0.755، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 75.5% من التغيرات التي مست إدارة الأرباح. أما باقي التغيرات فترجع لعوامل أخرى والأخطاء العشوائية. يتضح من الجدول أيضاً أن قيمة (Durbin-Watson) بلغت 2.37، وهي محصورة بين 2 و(4 - dU)، هذه الأخيرة بلغت 2.37؛ علماً أن dU هي القيمة العليا المحصل عليها من توزيع (Durbin-Watson) عند درجات حرية 100 و4، ومستوى معنوية 1%، والتي بلغت 1.63؛ وعليه يتضح أن البواقي المعيارية الناتجة مستقلة ذاتياً.

جدول 9
ملخص نموذج الدراسة
Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin - Watson
1	0.874 ^a	0.764	0.755	0.04785854	2.37

a. Predictors: (Constant), CF/A, PRO, COT, SCF

b. Dependent Variable: EM

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيتي الدراسة على مرحلتين؛ حيث تم في البداية دراسة الفروق بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني في ما يخص مستوى المستحقات المحاسبية للشركات؛ ليتم بعدها دراسة علاقة الانحدار في نموذج الدراسة. وقبل القيام بذلك ينبغي أولاً فحص مدى طبيعية توزيع البيانات، لتحديد الاختبار الملائم. وكما يتضح من الجدول (10)، فقد كانت مستويات المعنوية لاختباري (Kolmogorov-Smirnov) و (Shapiro-Wilk) أقل من 1% بالنسبة لجميع المتغيرات، وهو ما يعني أن البيانات الخاصة بالمستحقات الكلية (TAC/A)، المستحقات غير الاختيارية (NDAC/A)، والمستحقات الاختيارية (EM)، لا تتبع التوزيع الطبيعي؛ وهو ما يتطلب الاعتماد على اختبار (Mann-Whitney)، الذي يعد اختباراً لا معلمياً، يسمح بدراسة الاختلاف في خاصية ما بين مجموعتين مستقلتين؛ لذا تم تقسيم المشاهدات إلى مجموعتين، وفقاً للمتغير النوعي "التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي".

جدول 10

نتائج اختبار الطبيعية للمستحقات المحاسبية

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
TAC/ A	0.321	117	0.000	0.316	117	0.000
NDAC/ A	0.110	117	0.001	0.842	117	0.000
EM	0.337	117	0.000	0.299	117	0.000

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلخص الجدول (11) نتائج تطبيق اختبار (Mann-Whitney) على المستحقات المحاسبية، بعد تقسيم المشاهدات إلى مجموعة المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، ومجموعة النظام المحاسبي المالي (SCF)؛ ويتضح أن الاختبار لم يكن معنوياً بالنسبة للمستحقات غير الاختيارية (NDAC/A)، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.964، ويعني ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المرجعيتين المحاسبيتين في ما يخص المستحقات غير الاختيارية، وقد تم تسجيل تقارب بين متوسطها الحسابي في ظل المرجعيتين المحاسبيتين (0.039 و 0.037 على الترتيب). وتعد هذه النتيجة منطقية على اعتبار أن المستحقات غير الاختيارية تعد عادية، وتتحدد بناءً على مستوى نشاط الشركة وأدائها وظروف الصناعة، ولا ترتبط بالقرارات المحاسبية، لذلك لم تتأثر كثيراً عند التحول المحاسبي.

بالنسبة للمستحقات الكلية (TAC/A) والمستحقات الاختيارية (EM)، نلاحظ من الجدول أن اختبار (Mann-Whitney) كان معنوياً عند مستوى 5% بالنسبة لكلا المتغيرين، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.018 و 0.028 على الترتيب، وكان أقل من 5% في الحالتين، ويعني ذلك وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين المرجعيتين المحاسبتين في ما يخص المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية، ووفقاً للمتوسطات، يتضح أن قيم المستحقات الكلية والمستحقات الاختيارية في ظل المخطط المحاسبي الوطني (0.126 و 0.107 على التوالي) تفوق قيمها في ظل النظام المحاسبي المالي، (0.056 و 0.05 على التوالي). ويتضح من هذه النتائج أن تبني النظام المحاسبي المالي في الشركات المدروسة نتج عنه انخفاض في مستوى المستحقات الكلية وانخفاض في مستوى المستحقات الاختيارية بالنصف في المتوسط، مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، وهو ما يؤكد صحة الفرضية (1)، أي هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني في ما يخص مستوى إدارة الأرباح المحاسبية؛ وتعد هذه النتائج مؤشراً على انخفاض مستوى إدارة الأرباح بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

جدول 11

نتائج اختبار (Mann-Whitney) للمستحقات المحاسبية

Test Statistics^a

	Mean		Mann - Whitney U	Wilcoxon W	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
	PCN	SCF				
TAC/ A	0.126	0.056	1208.000	2289.000	-2.372	0.018
NDAC/ A	0.039	0.037	1625.000	2706.000	-0.045	0.964
EM	0.107	0.050	1239.000	2320.000	-2.199	0.028

a. Grouping Variable: SCF

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

يتضح من الجدول (12) أن معاملات تضخم التباين (VIF) المتعلقة بالمتغيرات المستقلة كانت كلها ضعيفة لم تتجاوز 1.3، وهو ما يسمح بتأكيد النتائج الموضحة في مصفوفة الارتباط [الجدول (6)]، في ما يخص خلو نموذج الدراسة من ظاهرة الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة. ويتضح من الجدول أيضاً أن معامل الانحدار المتعلق بالتدفقات النقدية الصافية كان معنوياً عند مستوى 1%. أما معاملات الانحدار المتعلقة بباقي المتغيرات المستقلة فقد كانت جميعها معنوية عند مستوى 5%؛ وهو ما يعني وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين جميع المتغيرات المستقلة ومستوى إدارة الأرباح، ومن ثم فإن

مستوى التدفقات النقدية (CF/A) والإدراج في السوق المالية (COT) وطبيعة ملكية الشركة (PRO)، كلها عوامل محددة لمستوى إدارة الأرباح، وتفسر جزءاً من التغيرات التي حدثت فيه خلال فترة الدراسة، كما أن تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) أثر في مستوى إدارة الأرباح.

نلاحظ من الجدول أن إشارات معاملات الانحدار كانت سالبة، وهو ما يعني أن كل زيادة في مستوى التدفقات النقدية ينتج عنها انخفاض في مستوى إدارة الأرباح والعكس صحيح، وأن مستوى إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر أقل مقارنة بالشركات غير المدرجة، كما أن مستوى إدارة الأرباح لدى الشركات الخاصة أقل مقارنة بالشركات العمومية. أما الإشارة السالبة لمعامل الانحدار المتعلق بالنظام المحاسبي المالي فتعني أن تطبيق هذا النظام في الشركات الجزائرية نتج عنه انخفاض في مستوى إدارة الأرباح، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية (2)، ويعني ذلك أن نقيضها هو الأصح، أي هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تبني النظام المحاسبي المالي ومستوى إدارة الأرباح المحاسبية في الشركات الجزائرية. وإلى جانب ذلك، نلاحظ أن قيم معاملات الانحدار كانت متقاربة، باستثناء معامل الانحدار المتعلق بمستوى التدفقات النقدية، الذي كان أكبر ثلاث مرات من المعاملات الأخرى، وبهذا يتضح أن مستوى التدفقات النقدية يعد أكثر المتغيرات تأثيراً في مستوى إدارة الأرباح المحاسبية.

جدول 12

نتائج اختبار المعنوية لمعاملات انحدار نموذج الدراسة

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coeff.		Standardized Coeff.	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	0.085	0.010		8.695	0.000		
SCF	-0.020	0.010	-0.103	-1.983	0.050	0.812	1.232
PRO	-0.021	0.010	-0.106	-2.093	0.039	0.848	1.179
COT	-0.021	0.010	-0.111	-2.143	0.034	0.820	1.219
CF/ A	-0.722	0.039	-0.904	-18.548	0.000	0.920	1.086

a. Dependent Variable: EM

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

مناقشة النتائج

وعلى الرغم من أن النظام المحاسبي المالي يتميز بمرونة أكبر مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، فإنه يتميز بوضوح تعليماته مع وجود تفاصيل توضح كيفية التطبيق، ولا يركز على التسجيل فقط، وإنما تضمن بياناً بالسياسات والطرق المحاسبية واجبة التطبيق، مع توضيح كيفية تطبيقها، كما أنه يتطلب مستوى أعلى من الإفصاح، وبخاصة في ما يتعلق بالسياسات والطرق المحاسبية المستخدمة؛ وهو ما يعني أن النظام المحاسبي المالي أعلى جودة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، لأنه أسهم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال خفض مستوى إدارة الأرباح.

تؤكد النتائج المتعلقة بالتدفقات النقدية أهمية الأساس النقدي في المحاسبة، وأهمية المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية في تحسين المحتوى المعلوماتي لنتيجة الدورة، التي تستند إلى أساس الاستحقاق، وهو الأمر الذي جعل الهيئات المنظمة للمحاسبة تفرض على الشركات إعداد قائمة التدفقات النقدية بوصفها جزءاً من القوائم المالية؛ وذلك راجع للموثوقية التي تتميز بها التدفقات النقدية مقارنة بالمستحقات المحاسبية، حيث يصعب التأثير فيها بالاعتماد على المرونة المحاسبية، وعليه فإن زيادة الجزء النقدي من نتيجة الدورة سيؤدي إلى انخفاض مستوى المستحقات المحاسبية، وهو ما يفسر التأثير السالب للتدفقات النقدية الصافية في مستوى إدارة الأرباح، فزيادة العمليات النقدية سيفوت على المديرين فرصة إدارة الأرباح بالاستناد إلى قرارات محاسبية محضة، اعتماداً على المرونة المحاسبية.

أما النتائج المتعلقة بالإدراج في السوق المالي، فتؤكد أهمية الإفصاحات المفروضة على الشركات المدرجة؛ سواء من حيث الكم أو التوقيت، إضافة إلى مستوى المصادقية المطلوب، بغرض زيادة مستوى الشفافية وحماية مصالح المتدخلين في السوق، كما أن الشركات المدرجة تخضع إلى رقابة إضافية من طرف الهيئات المنظمة للسوق المالية، وكل ذلك أسهم في خفض مستويات إدارة الأرباح؛ ويمكن إرجاع النتائج المتعلقة بطبيعة الملكية إلى مستوى الرقابة التي يخضع لها المديرون من طرف المساهمين ومجلس الإدارة، والتي تكون أعلى في الشركات الخاصة مقارنة بالشركات العمومية، لأن هذه الأخيرة تكون الدولة هي المساهم الوحيد فيها.

تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (Van Tendeloo and Vanstraelen, 2005)، التي توصلت إلى وجود اختلاف في مستوى إدارة الأرباح بين القوائم المالية المعدة وفق القواعد المحاسبية الألمانية والقوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية؛ ودراسة (Barth et al., 2008)، التي أشارت إلى تحسن جودة القوائم المالية وانخفاض مستوى إدارة الأرباح بعد التحول لمعايير المحاسبة الدولية؛ كما تتفق مع كثير من الدراسات التي وجدت أن تبني معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معها أسهم في خفض إدارة الأرباح (Khoo and

Ahmad-Zaluki, 2015; Boumediene *et al.*, 2014; Mazza *et al.*, 2014; Nouri and Abaoub, 2014; Salewski *et al.*, 2013; Brenet, 2012; Dunstan *et al.*, 2010; Yao *et al.*, 2010).

تختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة Leuz *et al.* (2003) التي أكدت عدم وجود أي علاقة بين النظام المحاسبي للدولة ومستوى إدارة الأرباح؛ وتختلف أيضا مع نتائج بعض الدراسات التي أكدت وجود زيادة في مستوى إدارة الأرباح بعد تبني معايير المحاسبة الدولية (Liu *et al.*, 2014; Rudra and Bhattacharjee, 2012; Jeanjean *et al.*, 2012)؛ كما تختلف مع بعض الدراسات التي توصلت إلى عدم وجود تأثير معنوي للتحويل نحو معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معها في مستوى إدارة الأرباح (Koster, 2016; Joia, 2014; Limanto and Fanani, 2014; Palacios-Manzano and Martinez-Conesa, 2014; Aussenegg *et al.*, 2008; Goncharov and Zimmermann, 2007).

خلاصة الدراسة

اهتمت هذه الدراسة بفحص مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير قوائم مالية أكثر جودة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، من خلال توفير قواعد ومعالجات محاسبية تسمح بخفض مستوى إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية. ومن أجل ذلك تم جمع القوائم المالية لـ 14 شركة بين 2003 و 2015، حيث بلغ عدد المشاهدات خلال فترة الدراسة 117 مشاهدة؛ ومن أجل قياس مستوى إدارة الأرباح تم الاعتماد على المستحقات غير الاختيارية، من خلال تصميم نموذج يستند إلى نموذج (Dechow *et al.*, 1995)، بعد تعديله بالمبيعات خارج التدفق النقدي؛ وتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار معنوية الفروق بالاعتماد على اختبار (Mann-Whitney)، كما تم الاعتماد على نموذج للانحدار، يربط بين المتغير التابع وهو مستوى إدارة الأرباح، والمتغير المفسر وهو تبني النظام المحاسبي المالي، ومتغيرات الرقابة، ممثلة في: الإدراج في السوق المالي، وطبيعة الملكية، والتدفق النقدي.

أشارت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العملية المهمة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- عرفت المستحقات الاختيارية انخفاضا بعد تبني النظام المحاسبي المالي، كما تم تسجيل علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي ومستوى إدارة الأرباح. ويرجع ذلك إلى الاختلافات الموجودة بين المرجعيتين المحاسبيتين في ما يخص السياسات والطرق المحاسبية، إضافة إلى اختلاف متطلبات الإفصاح بينهما؛ حيث يتميز النظام المحاسبي المالي بمستوى أعلى من المرونة المحاسبية ومستوى أعلى من متطلبات الإفصاح، كما يتميز بوجود إطار مفاهيمي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.
- نتج عن تبني النظام المحاسبي المالي انخفاض مستوى إدارة الأرباح، ويعني ذلك أن هذا

النظام يعد أعلى جودة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، لكن انخفاض مستوى إدارة الأرباح لا يرجع للنظام المحاسبي المالي فقط، نظرا لوجود بعض الخصائص التي تؤثر في مستوى إدارة الأرباح، على غرار الإدراج في السوق المالية وطبيعة الملكية، ومستوى التدفقات النقدية.

- كان مستوى إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر أقل مقارنة بالشركات غير المدرجة، ويرجع ذلك إلى متطلبات الإفصاح والشفافية المفروضة على الشركات المدرجة، إضافة إلى الرقابة التي تخضع لها من طرف الهيئات المنظمة للسوق المالية.

- كان مستوى إدارة الأرباح في الشركات الخاصة أقل مقارنة بالشركات العمومية، ويرجع ذلك إلى اختلاف نظام الحوكمة بينهما، واختلاف المستخدم الرئيس للمعلومة المحاسبية، حيث تكون الدولة هي المستخدم الرئيس بالنسبة للشركات العمومية، ويكون الملاك هم المستخدم الرئيس بالنسبة للشركات الخاصة.

- تعد التدفقات النقدية أكثر تأثرا في مستوى إدارة الأرباح مقارنة بالمتغيرات الأخرى، لأنها من مكونات نتيجة الدورة إلى جانب المستحقات المحاسبية؛ لذا فإن زيادة الجزء غير النقدي من النتيجة سيؤدي إلى تقليص الفرص والمرونة المتاحة للمديرين من أجل إدارة الأرباح المحاسبية.

تتطلب هذه النتائج من الأطراف المتدخلة في عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر، العناية بتحسين النظام المحاسبي المالي باستمرار ليستجيب للتطورات الاقتصادية والمؤسسية؛ سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فزيادة جودة المعلومة المحاسبية يتطلب في المقام الأول الاهتمام بجودة النظام المحاسبي. ومن هذا المنطلق اهتمت المنظمات المحاسبية، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير الممارسات المحاسبية بهدف تحسين جودة المعايير أو القواعد المحاسبية، كما عرفت السنوات الأخيرة إصلاحات جذرية في كثير من الدول، بهدف تحسين جودة القوائم المالية، من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معها.

كما تتطلب هذه النتائج من السلطات الجزائرية توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي المناسبين، من خلال وضع مجموعة من القوانين تفرض على الشركات تبني بعض الممارسات في مجال حوكمة الشركات، والتي من شأنها زيادة جودة القوائم المالية؛ ويمكن دعم ذلك بتطوير ممارسات مرجعية في مجال الحوكمة والشفافية والإفصاح، على غرار "ميثاق الحكم الراشد في الشركة الجزائرية" الصادر عام 2009، والذي يحتاج إلى دفعة حتى لا يبقى مجرد حبر على ورق؛ كما يمكن للهيئات الحكومية وحتى المنظمات غير الحكومية تشجيع الممارسات الجيدة في مجال الحوكمة والشفافية والإفصاح، بما يساهم في دعم ثقافة الشركات في هذا المجال.

أما في ما يخص المديرين، فإن هذه النتائج تتطلب منهم إعطاء أهمية كبيرة لعملية إعداد القوائم المالية وعرضها، والالتزام بتعليمات وتوصيات النظام المحاسبي المالي عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وتجنب التغيرات غير الضرورية فيها، وتجنب المغالاة في التقديرات والأحكام المهنية، أو استخدامها لإدارة البيانات المحاسبية، من أجل تضليل المستخدمين أو لأغراض انتهازية أو خدمة لمصالح أطراف معينة؛ وإلى جانب ذلك ينبغي على المديرين الاهتمام بنظام الحوكمة، بما يسهم في دعم الإفصاح والشفافية.

يعد مراجع الحسابات حلقة الربط في ما يخص سيرورة الاتصال المالي، على اعتبار أن مهمته تتمثل في إبداء رأي فني ومحايد حول مدى صدق القوائم المالية وشرعيتها؛ لذا فإن دوره يتمثل في فرض رقابة كافية على المديرين في ما يخص إعداد القوائم المالية، من أجل توفير ضمانات معقولة للمستخدمين حول جودة المعلومات المحاسبية. ومن هذا المنطلق يتعين على محافظي الحسابات إعطاء عناية خاصة للمستحقات المحاسبية، من خلال التأكد من توافر خاصية الثبات واتباع النسق في القوائم المالية، وفحص ما إذا كانت التغيرات المحاسبية ضرورية وفقا للشروط المحددة في التنظيم، وما إذا تم تطبيقها وفقا لتوصيات وتعليمات النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى مراجعة التقديرات والأحكام المهنية للمديرين، والتأكد من أنها واقعية وغير مبالغ فيها.

بالنسبة للحلقة الأضعف ضمن عملية الاتصال المالي وهو المستخدم، فإن الأمر يتطلب منه تحليل القوائم المالية من أجل فهم كيفية إعدادها، وتحديد السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة، والوقوف على التقديرات والأحكام المهنية للمديرين، كما يتعين على المستخدمين المزج بين عدة مؤشرات، من أجل تفادي أثر ممارسات إدارة الأرباح في الأرقام المحاسبية، فهذه الممارسات غالبا ما يكون لها أثران متعاكسان على مؤشرين على الأقل؛ وبما أن نتيجة الدورة عرضة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، ينبغي على المستخدمين المزج بين مؤشرات الأداء ومؤشرات التدفقات النقدية عند تقييم أداء الشركات، من أجل اتخاذ قرارات سليمة.

المراجع

أبو الخير مثير طه، 1999، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية: دليل ميداني من المتغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية، *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، جامعة طنطا، المجلد 13، العدد 2: 40-1.

كيموش بلال، 2014، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر (2005-2009)، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، العدد 14: 54-41.

كيموش بلال وبوسنة حمزة، 2016، إدارة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية (دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر)، *دراسات العلوم الإدارية*، المجلد 43، العدد الأول: 465-509.

Aussenegg, W. O., Inwinkl, P. E. and Schneider, G. E. 2005. Earnings Management and Local vs International Accounting Standards of European Public Firms. *Working Paper*, Vienna University of Technology: 1-52.

Barth, M. E., Landsman, W. R. and Lang, M. H. 2008. International Accounting Standards and Accounting Quality. *Journal of Accounting Research*, 46 (3): 467-498.

Beuren, I. M. and Klann, R. C. 2015. Effects of the Convergence to International Financial Reporting Standards in Earnings Management. *International Journal of Finance and Accounting*, 4 (1): 8-20.

Boumediene, E., Boumediene, S. L. and Nafti, O. 2014. Impact of Adopting IAS-IFRS on The Handling of Accounting Data: The Case of France. *The Journal of Applied Business Research*, 30 (4):1239-1252.

Chalayer, S. 1995. La manipulation des variables comptables à des fins de lissage de résultats, *XVIème Congrès de l'AFC: Modèles d'organisation et modèles comptables*, France: 1-16.

Chebaane, S. and Ben Othman, H. 2013. Does the Adoption of IFRS Influence Earnings Management towards Small Positive Profits? Evidence from Emerging Markets. *International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering*, 7 (6): 1407-1413.

Dechow, P. M, Sloan, R. G and Sweeney, A. P. 1995. Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70 (2):193-225.

Goncharov, I. and Zimmermann, J. 2007. Do Accounting Standards Influence the Level of Earnings Management? Evidence from Germany. *Die Unternehmung*, 61 (05): 371-388.

Handoyo, B. Y. and Budiharta, B. 2014. The Effect of IAS 32 and IAS 39 Adoptions on Earnings Quality: A Study of Banking Companies in Indonesia. *Review of Integrative Business & Economics Research*, 4 (1): 397-409.

Healy, P. 1985. The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of accounting and economics*, 7: 85-107.

- Jeanjean, T., Collins, D. W. and Capkun, V. 2012, Does Adoption of IAS/IFRS Deter Earnings Management? *Working Paper*, Lancaster University: 1-60.
- Jeanjean, T. and Stolowy, H. 2008. Do Accounting Standards Matter? An Exploratory Analysis of Earnings Management before and after IFRS Adoption. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27: 480-494.
- Kaaya, I. D. 2015. The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management: A Review of Empirical Evidence. *Journal of Finance and Accounting*, 3 (3): 57-65.
- Kharrat, K. 2006. Le passage aux Normes internationales: de nouvelles options pour la gestion du résultat? 27^e congrès de l'AFC: *Comptabilité, contrôle, audit et institutions*, Tunisie: 1-27.
- Khoo, C. P. and Ahmad-Zaluki, N. 2015. IFRS Convergence and Earnings Management, *PERTANIKA Journal of Social Sciences & Humanities*, 23 (S): 75-84.
- Koster, N. 2016. The Effect of the Mandatory Implementation of IFRS on the Accounting Quality of Dutch Companies. 7th IBA Bachelor Thesis Conference, July 1st, 2016, University of Twente, The Netherlands: 1-9.
- Kothari, S. P., Leone, A. and Wasley, C. 2005. Performance matched discretionary accrual measures *Journal of Accounting and Economics*, 39: 163-197.
- Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P. D. 2003. Earnings Management and Investors Protection: An International Comparison. *Journal of Financial Economics*, 69: 505-527.
- Limanto, D. and Zaenal, F. 2014, Do IFRS Adoption, Firm Size, and Firm Leverage Influence Earnings Management? Evidence From Manufacturing Firm Listed In Indonesia Stock Exchange. *Working Paper*, University of Mataram: 1-17.
- Liu, C., Yuen, C.Y., Yao, L.Y. and Chan, S. 2014. Differences in earnings management between firms using US GAAP and IAS/IFRS. *Review of Accounting and Finance*, 13 (2): 134-155.
- Magrath, L. and Weld, L. G. 2002. Abusive Earning Management and Early Warning Signs, *The Certified Public Accountants Journal*, 72 (8): 50-55.
- Mard, Y. et Marsat, M. 2012. Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat: le cas français. *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 18 (3): 11-42.

- Miková, T. 2014. Influence of IFRS on earnings manipulation: Evidence from the European union. *ACTA OECONOMICA PRAGENSIA*, 22 (6): 3-18.
- Ministère des finances, Instruction N° 2 du 29 Octobre 2009 portant première application du Système Comptable Financier 2010.
- Nouri, Y. and Abaoub, E. 2014. Accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French Companies. *International Journal of Economics and Finance*, 6 (11): 229-244.
- Rathke, A. A. T., Santana, V. F., Lourenço, I. M. E. C. and Dalmácio, F. Z. 2016. International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America. *RAC, Rio de Janeiro*, 20 (3): 368-388.
- Salewski, M., Teuteberg, T. and Zülch, H. 2013. *Short-term and Long-term Effects of IFRS Adoption on Disclosure Quality and Earnings Management*. Doctorate dissertation: Accounting Quality under IFRS - Essays on Value Relevance, Earnings Management and Disclosure Quality, HHL Leipzig Graduate School of Management, Germany: 155-214.
- Sellami, M. and Fakhfakh, H. 2013. Effects of mandatory Adoption of IFRS on real and Accrual based Earnings management: Empirical Evidence France. *International Journal of Accounting and economic Studies*, 2 (1): 22-33.
- Stolowy, H. Breton, G. 2003. La gestion des données comptables : une revue de la littérature. *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 9 (1): 125-151.
- Van Tendeloo, B. and Vanstraelen, A. 2005. Earnings Management under German GAAP versus IFRS. *European Accounting Review*, 14: 155-180.
- Yao, L. E., Liu, C. H. and Cham, S.I. 2010. A comparative analysis of U.S. GAAP versus IAS/IFRS: The effects of discretionary accruals, R&D, and deferred tax expense on earnings management, Sarasota, FL: *American Accounting Association*: 1-41.

الملاحق

ملحق 1

خصائص الشركات المدرسة

الرقم	الشركة	طبيعة ملكية الشركة	قطاع النشاط	الإدراج السوق المالي
1	Air Algérie	عمومية	النقل الجوي	غير مدرجة (مدرجة قبل 2010)
2	EL AURASSI	عمومية	الفندقة	مدرجة
3	ENTP	خاصة	المحروقات	غير مدرجة
4	SAIDAL	عمومية	صناعة الأدوية	مدرجة
5	Sonatrach	عمومية	المحروقات	غير مدرجة
6	Sonelgaz	عمومية	الطاقة	مدرجة مدرجة بين 2006 و 2014
7	SPA DAHLI	خاصة	تسيير العقارات	مدرجة
8	ETRHB	خاصة	الأشغال العمومية	غير مدرجة
9	ENAFOR	عمومية	المحروقات	غير مدرجة
10	CEVITAL	خاصة	الصناعة الغذائية	غير مدرجة
11	NCA-Rouiba	خاصة	الصناعة الغذائية	مدرجة
12	BIOPHARM	خاصة	صناعة الأدوية	مدرجة
13	ALLIANCE	خاصة	خدمات التأمين	مدرجة
14	HYPROC SC	عمومية	النقل البحري	غير مدرجة

ملحق 2

البيانات الأساسية المستخدمة في تقدير المستحقات الاختيارية وتقدير نموذج الدراسة

الشركات	مخزونات	زبائن حقوق مماثلة	ديون قصيرة الأجل	ناتج غير نقدية	مصاريف غير نقدية	أصول ثابتة	زبائن	مبيعات	إجمالي الأصول	التدفق النقدي
EL AURASSI	150527	455415	1292645	-	-	4560402	472504	1134090	4446969	-
ENTP	3596867	2680278	58476747	-	-	25705663	3352055	12848379	24086095	-
SAIDAL	2911559	2988333	2338623	-	-	15284575	2531365	5820808	11146940	-
Sonatrach	88371000	527525000	793896000	-	-	248567000	183604000	569477000	2063239000	2002
Sonelgaz	12528861	54166009	30513078	-	-	76838537	42172036	69353926	462311607	-
ENAFOR	1848791	2095581	2077101	-	-	20999502	1627873	9390065	14269911	-
CEVITAL	2555657	2273011	6096764	-	-	14483820	995902	14344717	21278442	-
Air Algérie	2295471	13833226	12173131	-	-	57978019	7216084	42017817	67289105	-
EL AURASSI	180192	448519	1070438	4160	164353	4592063	463145	1200789	4677528	217086
ENTP	2967268	3598206	6177368	1268724	1824461	26692523	3959832	13784953	27574503	-49941088
SAIDAL	3086623	3124725	2677747	64598	350413	15726970	2687884	61295122	12163538	1176005
Sonatrach	87808000	640853000	922726000	57941000	39931000	2386023000	1921230002	1988655000	2364950000	389821000
Sonelgaz	18089914	73508022	36611641	9581263	24843353	832984957	42621884	78292399	496763749	22350971
ENAFOR	1826753	2897256	1715692	398182	2483527	20483182	2613872	10844221	13967696	2058171
CEVITAL	2162558	2281087	7842258	167325	1076870	17351554	1656841	27403760	24069187	6535160
NCA-Rouiba	308956	152702	428335	-	-	860201	174515	1593080	1009374	-
Air Algérie	2847699	14128203	20901651	526229	5782820	58653355	8832501	46409424	102726528	15928590
EL AURASSI	292928	603408	1306787	8409	146783	4641875	484756	1431663	5135427	463592
ENTP	3284919	4189329	5875862	349314	2478744	29512021	3776675	15142161	31553076	4006856
SAIDAL	3962708	2996280	2716783	151320	385913	16803795	2913130	6578619	13003781	-17780
Sonatrach	96042000	682555000	1023489000	21465988	173392899	2612521455	58747526	28051200142	267256141	544246141
Sonelgaz	243378	184442551	84430431	4490511	14552822	430125986	4122917	90570290	545094795	-42848472
ENAFOR	3075508	2048391	2153624	267417	2716466	24476715	1651802	12234629	17687360	4312361
CEVITAL	3697280	3006980	5172448	110045	1261421	20214134	2103408	38206849	27099730	3817830
NCA-Rouiba	300319	106272	434409	20154	71052	1208730	111998	1772020	1367141	177845
Air Algérie	3087577	13701598	19035470	717278	9450639	106226947	8860887	48650110	116473120	15008578
EL AURASSI	286334	610805	5126090	10636	145995	4704248	389882	1643910	5579192	826721
ENTP	3768385	5280538	5044109	248603	2677836	36263286	4648585	17038284	36303848	2743763
SAIDAL	3758251	3349230	3191063	6754	440018	17449289	3317632	6720841	14305451	1189606
Sonatrach	103130000	944589000	1165655000	97913063	206988055	2858030456	353804164	3961447293	3158583607	557422187
Sonelgaz	236463	26599690	11606732	2592336	15075704	455900350	54368973	100454891	613714824	-35347580
SPA DAHLI	123342	513346	981425	-	-	12863852	477688	1844351	8907142	-
ETRH	87433	3300335	1811099	-	-	3569920	2965078	4920601	7220339	-
ENAFOR	3503141	3556017	2449990	545403	3470075	29764028	2920130	13071338	24341427	2494060
CEVITAL	3709088	5330958	7057192	96015	1601013	28885859	3495564	43961863	39412230	9288488
NCA-Rouiba	312246	256141	436691	60576	91621	1224771	263331	1826367	1399312	-160280
Air Algérie	4446777	9919653	19221155	491836	9464155	119603572	46707475	46707475	122543985	17991522
EL AURASSI	284505	728340	1594456	8601	147247	4684765	517190	1693609	5742222	770967
ENTP	5302744	4796000	7452000	300148	11902059	45244152	4230708	20558929	42437680	15826409
SAIDAL	4307203	3332118	3284645	642357	537190	17634871	3461496	7222359	14343001	4059
Sonatrach	16814000	1055815000	1269855000	16003559	172939688	3661094183	4654273493	3793425473	3793425473	518872314
Sonelgaz	5340	395968266	3185166	286200	286200	10091995	830724	3140680	588025732	-98166700
SPA DAHLI	136584	642901	1258188	36717	617994	13310786	627868	2125932	9108591	818091
ETRH	399657	4262200	3869233	223081	630303	6560947	3885474	7745962	11774105	2225070
ENAFOR	4755465	5228167	2877708	459209	3920669	39234260	4661132	16564816	30651397	2594445
CEVITAL	6677068	7328678	3414155	1923768	1684615	39659581	4421576	62786768	54534991	4294265
NCA-Rouiba	299354	286543	394106	29653	102594	1227146	268674	1780465	1336009	17758
Air Algérie	4881884	13594214	23136874	602482	10042577	120552108	11052349	49417844	125554315	11353398
EL AURASSI	324760	815624	710593	37757	158100	4703675	540492	1792325	6255503	796847
ENTP	6983975	6167000	9089000	670165	14443639	62655201	5588797	24868567	60464242	16129105
SAIDAL	4536723	3848226	3541537	584486	18043492	476085	8022395	4022395	15014596	386718
Sonatrach	46299748	166435000	1618225000	204051363	255417184	3515307273	4688904083	4925726126	4661909229	802448765
Sonelgaz	491	338589170	7347576	509575	634390	8769176	611872	2177835	567910044	-84796764
SPA DAHLI	131416	752295	1364079	24754	583122	31723584	527785	2391135	27650685	825780
ETRH	1013507	6613696	7072475	85618	785527	11092146	6035275	14243278	19243784	3695120
ENAFOR	5467352	3411578	1411578	962824	4753040	54314608	18030178	2876214	44829838	7994266
CEVITAL	17131596	11951846	15341150	1245900	2560531	71873680	8726842	99760090	107399059	16736626
NCA-Rouiba	326566	506130	539414	160746	102579	1594099	471831	1961742	2077206	-134937
ALLIANCE	301312	358679	301312	-	-	-	-	-	1232497	-
Air Algérie	5085676	13233845	24590957	700401	9509367	123797885	12441118	54363982	123183472	13408798
EL AURASSI	39820	7114387	706704	8596	4736864	159012	958650	1958650	6632861	611930
ENTP	7870000	6862000	7826000	488429	6097580	77100000	6170000	27903390	64660000	5833884
SAIDAL	6201342	5291228	5687618	447353	761734	20000920	5625650	1419755	18674201	681442
Sonatrach	16165000	7017984000	7379015000	76028000	2845200002	33992068000	335985433	184590003	10880990005	52139748
Sonelgaz	17527409	164273237	102379520	13828896	50489294	1358057035	68835603	137550746	1031807550	288621001
SPA DAHLI	97773	940046	1569057	58497	1302374	33829318	572152	3079532	28277086	1515591

كيموش بلال

تابع / ملحق 2

1132196	27704548	26446448	13324878	13187795	1343693	20481	10007225	14938964	326780	ETRHB
8649517	53257845	20481000	3396742	58011700	8428007	802401	4871571	3577866	6432720	ENAFOR
15037572	127953856	87221618	7171113	64155524	2608734	2571028	26793071	24110281	18062812	CEVITAL
209893	2293995	2219963	480051	1752074	180519	99407	420278	610141	25717	NCA-Rouiba
60672	1981887	1819192	1755658	325396	65381	17751	537448	592875	-	ALLIANCE
12052001	121801745	58136323	13056518	125266776	9977264	4105546	27565027	14154844	4981752	Air Algérie
1654774	7110832	1893577	586179	4918685	482130	698444	2690673	1060019	307030	EL AURASSI
21365893	71040107	33829690	6642299	81741737	17593346	510666	9403779	7048827	9620699	ENTP
4658350	23176684	12038306	5910305	22667944	3322710	3688159	8796530	4759292	7693391	SAIDAL
165050000	5628801000	35327320003	78781543	49395450003	20073000285701000	1839479000	1598614000	249598000	-	Sonatrach
139828843	1302593496	234963117	859964751	1611507135	46331496	13572668	373361711	291845389	58551439	Sonellgaz
1811076	30396337	3064602	658217	35300479	1351410	88016	2442809	1505466	105029	SPA DAHLI
-2173162	46723860	27493744	19582336	15018404	1579742	4580925	16247764	21390505	4914481	ETRHB
2132061	51291581	22789610	5531686	64980555	6079565	641978	4089711	5841946	7971852	ENAFOR
11825546	148508653	74683146	5615383	56437367	2656937	3896156	38244991	36268715	18994027	CEVITAL
822854	2696486	2883993	571652	2328824	156883	20956	1046139	418686	284826	NCA-Rouiba
-38578	3568429	3298635	1015809	478807	103299	27324	805799	1288667	-	ALLIANCE
-	34723000	12083000	3100900	-	-	-	5133000	4493000	74000	HYPROC SC
-573359	8619648	1159110	442965	8539599	214101	27189	1701253	941037	309615	EL AURASSI
2318713	28251188	12510200	5988206	28737607	1962880	478979	7845158	5108046	6660645	SAIDAL
976326000	6624490000	44574110006	186535405	6996220003	301605000350618000	2316274000	1624810000	380350000	-	Sonatrach
39552045	1798770065	224242312	415610322	150071276	57184752	10477195	32175387	27019149	47135863	Sonellgaz
2235938	30400764	3060324	651105	30652315	1316429	31196	2863589	1269594	91962	SPA DAHLI
146921	2993170	3998475	579307	2833081	215082	26705	1107348	499559	494660	NCA-Rouiba
473057	5854668	3864773	1551556	770496	101387	11704	1357982	1655486	-	ALLIANCE
3761000	39176000	12451000	3269600	24058000	975000	1000	6251000	5688000	301000	HYPROC SC
134018	10867903	107094	234105	11795168	204338	38215	1570877	266899	309609	EL AURASSI
5018494	27277971	13504271	5554570	26702460	1488030	-84459	7740687	4028437	6250258	SAIDAL
605385000	74418160005	49506100047	246854057531080003	39250000528756000	2576621000	1720106000	438510000	-	-	Sonatrach
58844895	2050080317	1918640001	248856452413789069	71887000	13082000	286048000	259517000	32782000	-	Sonellgaz
1486120	31104862	3167724	960744	30816206	1336672	14936	3298634	1713712	88561	SPA DAHLI
174863	4059897	4633431	693825	3225604	305111	186809	1732110	902948	847514	NCA-Rouiba
-957809	6630437	4133516	2184990	1157263	560996	19954	926042	2357782	-	ALLIANCE
5028000	43989000	13219000	3858300	24919000	1070000	371000	9282000	7579000	203000	HYPROC SC
-129606	11379307	1482303	525876	12920366	288247	50766	1126483	609671	417411	EL AURASSI
3382444	30021145	13895054	6348332	27604558	2144929	804651	8933235	5218853	6175385	SAIDAL
-71005000	806400000583	10000004	54943454056305220003	364000000653000000	2801000000	22310000005	12000000	-	-	Sonatrach
65583008	2321524000	203971000	1359086562	609560846	76893000	14992	310595000	288673000	48257000	Sonellgaz
1951375	32506551	3663440	1053304	36140665	1483961	27041	3915878	2031935	105442	SPA DAHLI
561202	459480	5669817	814611	3612575	360893	195902	2180506	1063842	907408	NCA-Rouiba
-	25480000	37585000	8208463	-	-	-	11332000	8165000	11360000	BIOPHARM
543581	6554702	4062419	2464631	1245200	605359	513377	991418	2204494	-	ALLIANCE
1083700	45042000	14227000	5026600	24188700	2162892	109647	7851898	9282980	222463	HYPROC SC
826210	11928741	2168745	452021	13180461	678205	65828	1426006	1006628	462999	EL AURASSI
2300511	30099573	11461848	5529999	27084553	1431299	501957	7610920	5824546	5534355	SAIDAL
-187000000	85550000005	324000000	134345407	1025220004	426000000642000000	2858000000	2726000000	456000000	-	Sonatrach
-121188000	2749794000	236093000	1601136562	2905419846	98513000	22398000	311793000	43186000	79493000	Sonellgaz
1331575	32159479	2047329	1073153	42430194	1655010	20502	3020515	1546573	189237	SPA DAHLI
201956	5482583	6032294	928052	4753169	337624	61279	2023278	1057668	1059613	NCA-Rouiba
771000	31588000	41368000	11890463	5674894	1596000	1617000	15886000	12898000	13784000	BIOPHARM
386137	7107244	4626550	2586168	1299484	551113	591358	1329689	2483709	-	ALLIANCE
5293433	48565336	15525824	5912612	38249930	2353932	28368	9770492	9451090	234941	HYPROC SC
1340634	12028027	3073721	589118	12230811	779743	43384	1625384	1138482	664345	EL AURASSI
576870	31587704	9789026	5136249	29350929	1130374	292036	4880137	4760422	5606916	SAIDAL
205000000	9089000000	5459000000	3404345407	16352200065700000065	40000000	2945000000	2923000000	478000000	-	Sonatrach
86430000	328392000	131055000	1851196563	33573762461	13687000	19685000	372839000	421067000	106357000	Sonellgaz
1189220	33635486	4132515	1021725	45529915	1782127	10383	3085147	2238270	268601	SPA DAHLI
577640	7209674	7053728	1327061	6439629	471394	6293	2137378	1386693	1043003	NCA-Rouiba
1869368	32617332	48943049	1237411	5941951	1282000	1369000	13796000	13604000	12886000	BIOPHARM
2987804	7358539	4629788	2250392	1261657	363313	485413	3954916	2354402	-	ALLIANCE
756325	12022765	2878000	591965	12884180	804054	54595	1288197	1242684	825424	EL AURASSI
3343594	34921901	9984044	5536083	31859043	1328940	421169	5953314	5182610	4965900	SAIDAL
730677	8340205	7490167	1573152	7688147	516406	12214	2542623	1633135	1164306	NCA-Rouiba
5286687	38195806	51042778	14706803	6197787	1534891	1011696	16379045	15395788	13367337	BIOPHARM
63012	7200086	4578870	2291699	1679942	326928	229776	3710923	2507570	-	ALLIANCE

The Impact of SCF Adoption on Accounting Earnings Management: The Case of some Algerian Companies

Kimouche Bilal

University of 20 August 1955- Skikda (Algeria)

This study aims to explore the effect of Financial Accounting System (SCF) adoption on accounting earnings management in Algerian companies. The study included 14 Algerian companies, during the period of 2003 to 2015. Earnings management has been measured through a model based on Dechow *et al.* (1995). However, the hypotheses have been tested depending on Mann-Whitney test, and Multiple regression. According to the results SCF adoption has reduced accounting earnings management in Algerian companies compared to National Accounting Plan (PCN). The results suggested also that control variables affect negatively and significantly accounting earnings management.

كيموش بلال (دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1،
الجزائر، 2016)، أستاذ محاضر بقسم العلوم المالية والمحاسبة،
جامعة سكيكدة، الجزائر، له اهتمامات بحثية في: المحاسبة المالية،
والمحاسبة الإدارية، ومالية المؤسسة، والأسواق المالية، والتدقيق.
(kimouchebilal@gmail.com)